

## ختم ندوات "تاريخ لبنان عبر العصور" في AUST: التوازن السياسي... من البرلمان إلى الجهات المسلحة

"مسائل في تاريخ لبنان المعاصر" عنوان الحلقة السادسة لهذه السنة من سلسلة الندوات الشهرية التي تنظمها الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا (AUST) بعنوان: "تاريخ لبنان عبر العصور: مسائل واكتشافات". قدم للندوة الدكتور انطوان القسيس وشارك محاضرا الدكتوران انطوان الحكيم وعبد الرؤوف سنو، في حضور أفراد الهيئة الادارية في الجامعة وجمع من المتقنين والمهتمين.

"لبنان بين الحربين العالميتين"، عنوان مداخلة أستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة اللبنانية وفي جامعة القديس يوسف الدكتور انطوان الحكيم، فقال: "إن مرحلة ما بين الحربين العالميتين هي أغنى مراحل التاريخ اللبناني المعاصر على الإطلاق: شهدت ولادة دولة لبنان الكبير ورسم حدوده في ظل نظام الانتداب الدولي، كما شهدت وضع الدستور وتثبيت الكيان وتنظيم الدولة على الصعد كافة، وعرفت في الداخل انتفاضات عديدة كانت لها انعكاسات عميقة على الوطن، وهي أخيراً مرحلة الاستقلال وتوطيد العلاقات اللبنانية مع العالم العربي والدول الأخرى. لذا قررت أن أحصر كلامي بمحطتين رئيسيتين: تمتد الأولى على السنوات 1914 - 1920، وقد توجت بإنشاء دولة لبنان الكبير، والثانية على السنتين 1925 - 1926، وفيها ولد الدستور وأعلنت الجمهورية"، وكانت له قراءة مفصلة ودراسة دقيقة عن هذا التاريخ.

من جهته، استعرض المؤرخ الدكتور عبد الرؤوف سنو في مداخلته المعنونة، "لبنان من الميثاق إلى اتفاق الدوحة"، أبرز المحطات التاريخية للبنان منذ التوافق على الميثاق الوطني في العام 1943 وحتى اتفاق الدوحة في عام 2008. ورأى أن "اللبنانيين لم يستفيدوا من ثلاث مسائل: ما وفره لهم الميثاق من فترة زمنية كافية للبناء عليه وتطويره في اتجاه وطن يحتضن الجميع ويؤمن العدالة والمساواة والعدالة، وبالتالي الحفاظ على السيادة الوطنية. أما المسألة الثانية، فهي أن اتفاق الطوائف، لم يتبلور في مشروع للبناء الوطني وإلغاء الطائفية السياسية و"تبريد" الطائفية المجتمعية للوصول إلى الدولة المدنية". وعزا ذلك إلى انعدام الإرادة وغياب الثقافة الوطنية عندهم، ودور الاحتلال السوري في تغذية التناقضات الطائفية.

أما المسألة الأخيرة، فهي أن "اللبنانيين أضعوا الفرصة للمرة الثالثة في تاريخهم المعاصر، عندما انقسموا ولم يتوحدوا عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فزادوا انقساماً وتناحراً وارتداء في أحضان الخارج". وختم قائلاً: "إن التوازن السياسي لم يعد بعد العام 2006، وتحديدًا بعد اتفاق الدوحة، في البرلمان ولا في المؤسسات، بل في من يملك السلاح ويعمل وفق أجندات خارجية، ويفرض ارادته على اللبنانيين."